من يقوله في مواضع احدها في الذات مع الصفات فاذا قيل
له الذات والصفات مجموع مركب من اجزاء اما ان تكون واجبة
كلها او بعضها واجب وبعضها ممكن امكنه ان يقول الذات
واجبة والصفات ممكنة بنفسها وهي واجبة بالذات كما يجب
بمثل ذلك طائفة من الناس فاذا قيل المجموع متوقف على الممكن قال
ان ذلك الممكن من مقتضيات الواجب بنفسه وهذا يقوله هؤلاء
اذا فسروا امكان الصفات بانها تفتقر الى محل لا يفتقر الى موجب
فالذات لا تفتقر الى محل فالذات لا تفتقر الى فاعل ولا محل و
الصفات لا بد لها من محل وان فسر الواجب بما لا يفتقر الى
موجب فالصفات ايضا لا تفتقر الى موجب لكنه قد سلم لهم
هؤلاء ان الصفات لها موجب وهو الذات وقولهم ان الشيء
الواحد لا يكون فاعلا وقابلا من افسد الكلام كما قد بسط
في موضعه فيقول هؤلاء والذات الذات موجبة للصفات
ومحل لها والذات واجبة بنفسها والصفات واجبة بها
والمجموع واجب وان توقف على الممكن بنفسه الواجب
بغيره لان الواجب بنفسه مستلزم الصفات ولاجتماع
المجموع وايضا فيقوله من يقول انه يقوم بذاته امور
متعلقة بمشيته وقدرته فان تلك ايضا ممكنة بنفسها
وقد تدخل في مسمى اسمائه ففي الجملة ليس معهم حجة
تمنع كون المجموع فيه ما هو واجب موجب لغيره واذا قيل
المحتاج الى الغير اولى بالاحتياج قيل هب انا لا نسلم ذلك
لكن اذا كان الغير من لوازم الجزء الواجب بنفسه كان المجموع

من لوازم

من لوازم الجزء الواجب بنفسه وحاصله ان في الامور المجتمعة
ما هو مستلزم لسائرها واذا قيل فحينئذ لا يكون الواجب
بنفسه الا ذلك الملزوم قيل هذا نزاع لفظي فان الممكنات لا بد
لها من فاعل غني عن الفاعل والدليل يدل على هذا وليس فيما ذكر تموه
ما ينفي ان يكون ذاته مستلزمة لامور لازمة له واسم يتناول
الملزوم واللازم جميعا وان سمي الملزوم واجبا بنفسه واللازم
واجبا بغيره كما قاله من قاله في الذات والصفات فيقول المنازع
فهذه مجموع الادلة التي ذكرها هو وغيره على نفي كون الواجب
بنفسه جسما او جوهرا قد تبين انه لا دلالة في شيء منها بل هي
على نقيض مطلوبهم ادل منها على المطلوب وهذا ذكرناه لما اصل
عليه قول ان الحروف اذا قام كل منها بمحل غير محل الاخر يلزم التركيب
وقد ابطلناه في ابطال التجسيم ثم قال الوجه الثاني
انه لو قال ليس اختصاص بعض الاجزاء ببعض الحروف دون
البعض اولى من العكس ولقايل ان يقول هذا الوجه في غاية
الضعف وذلك انا انه اذا كانت مقدورة لله حادثة بمشيته
كما ذكرته عن مناز عيك فتخصيص كل منها بمحله كتخصيص
جميع الحوادث بما اختصت به من الصفات والمقادير والاماكنة
والازمنة وهذا اما ان يرد الى محض المشيئة واما الى حكمة جليته
او خفيته وقد تنازع الناس في الحروف التي في الكلام الادمي
هل بينها وبين المعاني مناسبة الاختصاص تقتضي اختصاص